الاستثمار في العراق بعد عام 2003 الواقع والطموح

Investing in Iraq after 2003: reality and ambition

ا. د. محمد عبد صالح حسن
جامعة النهرين
كلية اقتصاديات الاعمال

Prof. Dr. Hamad Abdel Saleh Hassan
Al-Nahrain University
Faculty of Business Economics
dr.mohammed@ced.nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يعاني الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من الاختلالات الهيكلية في مجمل قطاعاته وخصوصاً بعد عام 2003، بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الساحة العراقية والتي انعكست بشكل مباشر على تدني مستويات التنمية، الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة والمسيطرة على زمام الامور إلى ضرورة انتشال الاقتصاد العراقي من التدهور من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تسهل وتسمح للشركات الاجنبية من الاستثمار في العراق، غير انها لم تكن بمستوى الفاعلية لتحقيق ذلك بسبب ضعف الاستقرار الأمني و السياسي الذي يعاني منه العراق والذي اصبح يشكل عائقا" امام اي محاولة لدخول الاستثمارات للمساهمة في تطوير التنمية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الواقع، الطموح.

Abstract

The Iraqi economy has been suffering for a long time from structural imbalances in all its sectors, especially “after 2003 due to the political conditions in the Iraqi arena, which were directly reflected in the low levels of development, which prompted successive and controlling governments to take over the necessity of extricating the Iraqi economy from deterioration from During the issuance of legislation and laws that facilitate and allow foreign companies to invest in Iraq, however, they were not at the level of effectiveness to achieve this due to the weak security and political stability that Iraq suffers from, which has become an obstacle "to any attempt to enter investments to contribute to the development of development in Iraq.

Keywords: investment, reality, ambition.

المقدمة

يمثل الاستثمار أحد الركائز الاساسية التي تستخدمها الدول في تطوير البنية التحتية وتحقيق مستويات عالية من التنمية، وقد ساعدت عوامل كثيرة في جذب الاستثمارات لهذه الدول كالاستقرار الامني والسياسي وانتشار الشفافية وسن القوانين الخاصة بتنظيم الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات

الخارجية. وفيما يتعلق بحالة العراق فقد حاولت الحكومات التي جاءت بعد2003 سن بعض التشريعات لغرض جذب الاستثمارات واهمها القانون رقم 13 لسنة 2006 الذي اعطى الكثير من الامتيازات والضمانات للمستثمرين في الكثير من فقراته، لكن الوضع الامني والسياسي الغير مستقر ساهم إلى حد كبير في اضعاف فرص دخول الشركات الاجنبية للعراق إلى جانب انتشار الفساد المالي والاداري المستشري في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وانعدام الشفافية في التعامل وكشف الحقائق، مما يتطلب من الحكومة اليوم اتخاذ اجراءات على المستويات السياسية والاقتصادية لكي تتمكن من خلالها تحسين الوضع الامني والاستقرار السياسي لغرض جذب الاستثمارات إلى داخل العراق والمساهمة في بناء الاقتصاد وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية.

- **مشكلة البحث:**

رغم قيام العراق بتشريع بعض القوانين التي وفرت مزايا وضمانات للمستثمرين وأبرزها القانون رقم 13 لسنة 2006، إلا أنه لم يتمكن من جذب الاستثمارات بالمستوى المطلوب بسبب المناخ الاستثماري الغير ملائم وضعف الوضع الامني وانعدام الاستقرار السياسي وانتشار الفساد المالي والاداري، وعليه يمكن أن نطرح بعض التساؤلات في هذا الجانب ومنها.

1. ما مدى ملائمة البيئة الاستثمارية المحلية لجذب الاستثمارات إلى العراق.

2. ما مدى مساهمة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته في جذب الاستثمارات إلى داخل العراق.

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

(ان فرص الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل التي تنعكس سلبا أو ايجابا على فرص التنمية، وربما العامل السياسي هو أبرز هذه العوامل الذي يؤثر في جذب الاستثمارات وزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي في العراق).

- **هدف البحث:** يهدف البحث التي تحقيق الاتي:

1- خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وبما يضمن دخول الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق وزيادة فاعلية التنمية في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي.

2- زيادة فاعلية التشريعات في مجال الاستثمار وبما يضمن دخول الاستثمارات الاجنبية إلى داخل العراق

اولاً/ مفهوم ومقومات المناخ الاستثماري:

1ـ مفهوم المناخ الاستثماري:

يمكن الحكم على ان المناخ الاستثماري يشمل كافة الاوضاع والظروف التي تؤثر في آلية تدفقات رأس المال وكيفية توظيفه في الاتجاهات المناسبة، فالأمور التي تتعلق بالاستقرار السياسي والامني والتنظيمات الادارية للدولة وكفاءة نظامها القانوني وكذلك طبيعة السوق وآلياته وامكانياته فيما يتعلق بالبنى التحتية وما يتميز به البلد ايضاً من خصائص جغرافية كلها تنضوي تحت مسمى المناخ الاستثماري[1].

وبذلك يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري بشقين أحدهما يتعلق بإمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي وارتباطه بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والاخر يتعلق بكل ما يؤثر على التكلفة والعائد، وعليه فأن المناخ الاستثماري يشير إلى مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات العالمية من القيام بالعملية الانتاجية وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها[2].

من جانب اخر ترى منظمة الامن والتعاون الانمائي ان المناخ الاستثماري يتضمن ثلاث مجموعات واسعة من المتغيرات تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والحكم والمؤسسات والبنية التحتية[3].

ومما ذكر يمكن القول ان المناخ الاستثماري مفهوم واسع يشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات من قبل البلدان وامكانية التنافس مع البلدان الاخرى.

2ـ مقومات المناخ الاستثماري: يتأثر المناخ الاستثماري بمجموعة من المقومات التي تساهم وتلعب دوراً في جذب الاستثمارات ويمكن اجمال اهم هذه المقومات بما يلي[4]:

أـ النظام السياسي والامني:

يعتبر الاستقرار السياسي وتحقيق حالة الامن من العناصر الاساسية التي تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات فضلاً عن ضرورة ان تكون المؤسسات الدستورية هي التي تتحكم بزمام الامور

1 محمد موسى عريفان. (2017). مناخ الاستثمارات في الوطن العربي. المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية (صفحة 89). عمان: كلية العلوم الادارية والمالية، ص89.

2 ناجي بن حسين. (2007). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. جامعة المنشوري – الجزائر: اطروحة دكتوراه غير منشورة،ص50.

3 Osce, Best .(2016) Practice guide for positive business and investment Climate Vienna. Austria,p71.

4 حازم الببلاوي. (2018). مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، ص30.

وتوفر النظام القانوني وبدون هذه الامور فأن جميع الحوافز والتسهيلات تصبح دون فائدة ولا تعطي مجالاً للمستثمرين الاجانب للاستثمار في البلد[1].

ب ـ النظام الاقتصادي:

يتأثر المناخ الاستثماري بشكل كبير بما يملكه البلد من مقومات وامكانات مختلفة للتنمية الاقتصادية كالبنى التحتية والطرق والجسور ومحطات الماء والكهرباء.... الخ إلى جانب تأثره بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وتقلبات اسعار الصرف ومدى تطور الجهاز المصرفي وحجم السوق وامكانيات نموه، وعموماً فأن النظام الاقتصادي له علاقة وثيقة وارتباط كبير مع السلوك الاستثماري وربما يكون أكثر تأثيراً من بقية مقومات المناخ الاستثماري الاخرى[2].

ج ـ النظام الاداري والتنظيمي:

يرتبط النظام الاداري والتنظيمي بعلاقة وثيقة مع النظام الاستثماري المحفز و المشجع لقطاع الاعمال من خلال منح المواطنين حرية التصرف في اتخاذ القرارات بالدخول والمساهمة في الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، ولأهمية القطاع الخاص ودوره الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية فمن واجب الحكومة ان تسمح له بالمشاركة في سن القوانين التي تؤثر في معاملاته وفي كثير من الدول يتم ذلك من خلال جمعيات رجال الاعمال التي تسعى لضمان مطالب اعضائها عبر سياسات وبرامج وطنية يجري على اساسها تعديل بعض القوانين والقواعد التي تنظم عمليات الاستثمار[3].

د ـ النظام القانوني والتشريعي:

يترتب على نجاح المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات ان تكون هنالك تهيئة للجوانب القانونية والتشريعية التي تمنح المستثمر حقوقه في الجوانب التالية[4].

---

1 احمد عبد الله الوائلي، و احمد صبيح العطواني. (2012). لضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي. المؤتمر العلمي السادس (صفحة 41). واسد – العراق: مجلد الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – المجلد الاول – العدد الخاص، ص41.

2 اثير انور شريف. (2016). تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق ـ دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات. عمان: مجلة الدراسات الاجتماعية – العدد 47، ص15.

3 اثير انور شريف. (2016). تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق ـ دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات. عمان: مجلة الدراسات الاجتماعية – العدد 47، ص81.

4 امير حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر: الدار الجامعية، ص37.

1. وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والشفافية.

2. سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

3. وجود نظام قضائي مستقل لديه القدرة على تنفيذ القوانين.

4 . وجود ضمانات كافية للمستثمر التي تبدد مخاوفه من انواع المخاطر.

كما ويجب ان يتمتع المستثمر إلى جانب ما ذكر اعلاه بحرية تحويل رؤوس الاموال والعوائد التابعة له إلى خارج البلد المضيف مع ضرورة وجود نظام حماية لحقوق الملكية الفردية له.

ثانياً/ واقع المناخ الاستثماري في العراق

ان التعرف على بيئة العراق الاستثمارية يتطلب معرفة جميع المؤثرات والمتغيرات التي ينعكس تأثيرها على واقع بيئة الاستثمار ولذلك سيتم تناول الموضوع من خلال الاتي:

1ـ الواقع الاقتصادي:

يتسم الواقع الاقتصادي العراقي بعدم الاستقرار نتيجة الظروف السياسية التي مر بها بعد 2003 والتي انعكس تأثيرها على الواقع الاقتصادي من خلال ما يلي:

أـ ميزان المدفوعات:

تنعكس اهمية ميزان المدفوعات من كونه المنفذ الذي يتم من خلاله تبادل المصالح الخارجية مع دول العالم والواضح ان ميزان المدفوعات في العراق يعاني من اختلالات بسبب الازمات السياسية والحروب التي ادت إلى زيادة الاستيرادات بشكل يفوق الصادرات لفترات طويلة مما ادى إلى زيادة نسبة العجز بشكل دائم.

ويلاحظ من الجدول (1) ان ميزان المدفوعات العراقي قد حقق فائضاً مالياً م عامي 2005، 2006 نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وزيادة الصادرات النفطية بالتزامن مع رفع اسعارها الدولية، غير انه أصبح يعاني من عجز مزمن بعد عام 2007 بسبب قلة الإنتاج وزيادة الطلب المحلي وتأثير ذلك على اختلال ميزان المدفوعات العراقي الذي بدأ يتصف بحالة عدم التوزان في مفاصلة تجارية بعد بلوغ معدل مساهمه صادرات النفط الخام إلى اجمالي الصادرات بنسبة عالية وصلت إلى (97%) وهذا المورد النفطي عادة ما يتأثر بالأزمات الخارجية.

ب ـ التضخم واسعار الصرف:

ادى انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتغطية الطلب المحلي مما تسبب بحدوث التضخم وارتفاع معدلاته، الجدول (1) يكشف ذلك وخصوصاً عامي 2005،2006 الذي ارتفع بشكل كبير نتيجة ازمة المشتقات النفطية آنذاك وانعكاسها على

مجمل القطاعات الاخرى حيث بلغ نسبة (39.9) و (53.2) على التوالي لينخفض بعد هذه الاعوام إلى نسب اقل نتيجة توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها وتحسين سعر العملة وعدم وجود رسوم كمركية تؤثر على اسعار السلع المستوردة من الخارج.

من جانب اخر تمكن مزاد العملة الأجنبية في السوق المركزية من اشباع طلب السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتغطيه كافة استيراداته ضمن معدلات صرف توازنيه الامر الذي تسبب في تطور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار ليبلغ (1170) دينار/ للدولار عام 2010 ومن ثم (1166) عام 2014، وليصل إلى (1530) عام 2022 , غير ان قيام الكثير من تجار السوق المحلية بالتوجه نحو عمليات المضاربة في الدولار وتغير توجهات مزاد العملة نحو هذا الحال، قد ادى إلى تدهور في اسعار صرف الدينار العراقي لصالح الدولار مره اخرى وانعكاسه على ارتفاع مستويات الاسعار المحلية.

جدول (1)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي للمدة (2005ـ 2022).

السنة	التضخم %	أسعار الصرف	الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	الموازنة العامة (مليار دولار)
2005	36.9	1496	12	9.61
2006	53.2	1467	20	7.48
2007	30.8	1255	5.31	12.4
2010	5.2	1170	6.50	37.6
2012	6.1	1166	0.70	12.5
2013	9.1	1166	1.80	4.5 -
2014	2.1	1166	84.9	6.7 -
2015	2.6	1166	53.7	3.3 -
2016	2.2	1303	12.6	-12.6
2017	1.8	1251	13.5	1.8
2018	1.25	1195	14.3	25.6
2019	8.3	1201	20.9	-4.1
2020	5.4	1351	18.0	-12.8
2021	6.5	1477	26.5	6.2
2022	1.8	1530	48.7	44.7

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء، المجموعة الاحصائية للمدة (2005ـ 2015).

ـ الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية في العراق 2022 ص25.

– البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2016–2022).

ج . الاحتياطيات الرسمية والموازنة العامة:

بقيت ارصدة العراق من الذهب عند مستوى(8.5) طن الذي يشكل نسبة قليلة من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وهذا يعود إلى سياسة البنك المركزي الذي لم يرغب قبل عام 2012 في امتلاك الذهب، غير انه بعد هذا العام تم التوجه نحو شراء (4.12) و (6.47) طن في العامين 2013،2014 على التوالي ليحتل العراق المرتبة (37) في قائمة ضمت (133) دولة تمتلك الاحتياطي الذهبي، وبهذا ارتفعت قيمة الذهب الذي يمتلكه العراق، اما الارصدة في البنوك والسندات الدولية فتشير البيانات المالية للبنك المركزي العراقي إلى امتلاكه ارصدة نقدية بعملات اجنبية مختلفة كالدولار واليورو...الخ بالإضافة إلى احتفاظه بسندات دولية مقومة بالدولار الاميركي.

وبالرجوع إلى الجدول (1) نلاحظ تزايد الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العراقي من (12) مليار دولار عام 2005 إلى (84.9) مليار دولار عام 2014، غير ان هذه الاحتياطيات ما لبثت ان انخفضت إلى (53.7) مليار دولار عام 2015 بسبب سحب العراق لبعض احتياطاته نتيجة لدخوله الحرب ضد الجماعات الارهابية التي دخلت في بعض محافظات القطر وبالتزامن مع انخفاض اسعار النفط بشكل كبير والذي يمثل المورد الرئيسي لإيرادات العراق المالية.

من جانب اخر فأن الموازنة العامة للدولة بدأت بفائض مقداره (9.61) مليار دولار عام 2005 واخذ هذا الفائض يتذبذب حتى بلغ اقصى حد له عام 2022 وبحدود (44.7) مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية بشكل كبير ، وعدم صرف المبالغ وتدويرها لموازنات قادمة إذ أن الكثير من المشروعات التي كانت ضمن المنهاج التخطيطي والاستثماري لم تنفذ بسبب تدهور الوضع الامني والسياسي وسوء تقدير واعداد الموازنة العامة للدولة التي كانت تعد بعجز مخطط ثم تنتهي بفائض مما يدل عن عدم وجود تخطيط سليم للموازنة.

2ـ البنية التحتية:

لم تشهد البنية التحتية في العراق تدهوراً ملحوظاً كالذي اصابها بعد عام 2003 وخاصةً في قطاع الكهرباء والنقل والطرق... الخ، ولعل ما فاقم من الوضع عدم جدية الجهود المبذولة في اعمار تلك القطاعات المدمرة، فرغم المبالغ الضخمة التي خصصت في هذا الجانب الا ان التنفيذ رافقه الكثير من حالات الفساد الاداري والمالي وحتى المنفذ منها لم يكن بالمستوى المطلوب ولا يرتقي إلى طموحات المستثمر الاجنبي الذي يبني استثماراته على مرتكزات اقتصادية سليمة، ويمكن ملاحظة حالة التدهور من خلال القطاعات التالية (خلف، 2013، الصفحات 53-55).

أـ قطاع الكهرباء: يشير واقع الحال بوجود نقص كبير في تجهيز الطاقة الكهربائية بالرغم من التخصيصات المالية الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع منذ عام 2003، وهذا يعكس حالة الفساد الاداري والمالي في هذا القطاع الذي يمثل عصب الحياة، ناهيك عن مشاكل اخرى في

الإنتاج والنقل والتوزيع الناتجة عن قدم العديد من محطات التوليد ومشاكل الصيانة وتجهيز الوقود فضلاً عن هجرة العديد من الكوادر الهندسية العاملة في تلك المحطات وبذلك لم تستطع وزارة الكهرباء من تقليل الفجوة بين العرض والطلب المتزايد على الكهرباء مما انعكس بأثاره السلبية على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي.

ب ـ مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي:

بينت الكثير من التقارير المعدة من وزارة الصحة العراقية أو من خلال شبكات الاعلام ان نسبة كبيرة من سكان المدن لم يحصلوا على مياه الشرب النقية لسد حاجاتهم اليومية وان معظم سكان المناطق الريفية لم تصل اليهم مياه الشرب النقية والخالية من الاملاح والملوثات، كذلك بينت التقارير ان نسبة كبيرة من سكان المدن العراقية لم تشملهم خدمات الصرف الصحي وان اغلب شبكات الصرف الصحي تعاني من التكسرات بسبب قدمها وسوء استخدامها وعدم صيانتها بشكل مستمر مما ادى في حالات كثيرة إلى اختلاطها مع مياه الشرب وتسببها في امراض كثيرة للمواطنين ناهيك من ان مياه الصرف الصحي كثيراً ما تطفو في الشوارع والحدائق بسبب الاهمال من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الخدمات والانقطاع المستمر للكهرباء الذي نجم عنه توقف سحب مضخات الصرف الصحي في كثير من الاحيان.

ج ـ طرق المواصلات والموانئ:

تم انشاء الجزء الاكبر من شبكة الطرق الحديثة فالعراق في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ولم تخضع بعدها الا لأعمال صيانة بسيطة مما ادى إلى تزايد الاضرار فيها، ولذلك فأن عملية اعادة اعمار وتأهيل الطرق تحتاج إلى مبالغ كبيرة، كذلك فأن الموانئ الموجودة في العراق وتحديداً في محافظة البصرة لم تشهد تطوراً ملموساً يعكس الوضع التجاري والاقتصادي للعراق الذي يمتلك اربعة موانئ رئيسية تقع بالقرب من دولتي الكويت وايران اضافة إلى ان الطريق المائي في القنوات الرئيسية يشكل تحدياً اضافياً اما حركة مرور السفن مع غياب التنسيق في عمليات الشحن والتفريغ الذي يؤدي إلى تأخير السفن لساعات طويلة مع تلكؤ وتأخير ادارة الكمارك في تخليص المعاملات التي تحتاج احياناً إلى ايام لا نجازها وهذا يؤدي إلى اضعاف القدرة التنافسية وخسارة المستثمر وبالتالي التراجع عن الاستثمار في العراق.

3ـ الاستقرار السياسي والامني:

ان انعدام الثقة لدى المستثمر الاجنبي والمحلي يؤدي إلى هروب الاستثمارات واحجامها عن دخول البلد، باعتبار ان تحقيق الاستقرار السياسي والامني من اهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الاجنبية، كما يلاحظ ان رغم صدور قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 الذي قدم امتيازات وتسهيلات للمستثمرين وخصوصا الاجانب الا انه لم يحقق الهدف المنشود في جذب الاستثمارات بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي والامني بشكل كامل وانعكاسه على البيئة

الاستثمارية المناسبة، والجدول(2) الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والذي يغطي(140) بلدً من ضمنها(18) بلد عربي، حيث يقع العراق ضمن تصنيف الفئة الخامسة والاخيرة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، وهذا يعد تحدي ذاته عاملاً طارداً للاستثمار الاجنبي في العراق.

جدول (2) تصنيف الدول العربية حسب درجة المخاطرة

درجة المخاطرة	عدد الدول	اسماء الدول
منخفضة جداً	6	الكويت، الامارات، عمان، السعودية، البحرين، ليبيا
منخفضة	5	قطر، الجزائر، الاردن، المغرب، تونس
معتدلة	3	مصر، اليمن، سوريا
مرتفعة	2	لبنان، السودان
مرتفعة جدا	2	العراق، الصومال

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية, 2022 , ص88.

4 ـ قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006:

بعد عام 2003 أصبح هنالك توجه من قبل الدولة لرسم استراتيجية وطنية للسياسة الاقتصادية، حيث تم اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته اللاحقة عام 2010 والتي تعكس السياسة الاستثمارية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق ويمكن ابراز اهم ما تضمنه القانون بهذا الخصوص بما يلي:

أ. تشكيل هيئة بدرجة وزير أو وكيل وزير تهدف إلى تشجيع الاستثمار في العراق.

ب ـ السماح باستخراج رأس مال المستثمر الذي يدخل البلد مع عوائده بعد تسديد التزاماته المالية للحكومة العراقية.

ج ـ تسهيل اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية المقترح اقامتها.

د ـ تخصيص الاراضي للمشاريع وتأجيرها بمقابل يحدد من قبل الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الى جانب ذلك كانت هنالك ضمانات نص عليها القانون تمثلت بفتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغيرها ومنح المستثمر الاجنبي والعاملين غير العراقيين حق الاقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم والسماح للمستثمرين الاجانب بتداول الاسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية والاستثمارية.

هذه الاجراءات التي نص عليها القانون كانت تصب في تشجيع وجذب الاستثمارات، ومع ذلك فأن واقع الحال يشير إلى وجود ضعف كبير في دخول الاستثمارات إلى العراق بسبب تردي الوضع الامني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي تقف عاملاً طارداً اما هذه الاستثمارات.

ثالثاً/ الاستثمار في العراق بين المؤشرات الدولية والفرص المتاحة:

اصبحت المؤشرات الدولية في الآونة الاخيرة من المستلزمات الاساسية المعتمدة لبيان واقع المناخ الاستثماري للبلدان بشكل عام والتي من خلالها يمكن معرفة واقع المناخ الاستثماري في العراق بشكل خاص وبيان بعض الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشكل أحد عوامل الجذب للاستثمارات الخارجية.

1ـ الاستثمار والمؤشرات الدولية:

تستخدم المؤشرات الدولية لمعرفة مدى ملائمة الاوضاع الاقتصادية في العراق بشكل دقيق وتعكس في نفس الوقت واقع المناخ الاستثماري فيه، ويمكن اعطاء صورة واضحة عن بعض هذه المؤشرات من خلال الاتي:

أـ وضع العراق في مؤشر سهولة اداء الاعمال:

تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي قاعدة بيانات عن بيئة اداء الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية والتركيز بشكل خاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض المقارنة بين بيئة الاعمال في الدول المتقدمة والدول النامية، ويلاحظ من الجدول(3) الذي يبين ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر بيئة الاعمال الذي تحتل فيه السعودية الترتيب الاول عربياً والمرتبة(38) على المستوى العالمي لعام 2015 ثم الكويت وعمان ثم يأتي العراق بالمرتبة(114) ثم تراجع إلى المرتبة (145) عام 2016 من اصل(175) دولة ضمها المؤشر ويعود السبب في ذلك إلى تدهور الوضع الامني الذي اسهم في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتعقد الاجراءات بشكل كبير، ومن اجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق فقد تم تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية وباشرت عملها عام 2008 كما تام تأسيس هيئات استثمار في المحافظات والاقاليم في عموم العراق وفي عام 2009 تم تأسيس هيئة استثمار بغداد، ورغم وجود هذه الهيئات غير اننا نرى هنالك تراجع كبير للعراق في مؤشر اداء

الاعمال عام 2009 حيث تراجع(11) مرتبة ثم اخذ بعد ذلك بالتذبذب بين المرتبتين(153) و(166) عامي 2010 و 2013 على التوالي[1]

وهو ما يفسر عدم قدرة هيئة الاستثمار في تحقيق اهدافها وعدم وجود تطبيق للقانون بشكل نسبي من الناحية العملية مما ادى إلى ظهور مشاكل خطيرة وأثر على المناخ الاستثماري في العراق وفي نفس الوقت يعتبر ذلك تحدٍ كبير يعكس عدم الاستقرار التشريعي وضعف في القوانين والقرارات التي تختص بالجانب الاستثماري[2].

جدول رقم (3) المؤشر المركب لسهولة اداء الاعمال 2022

الترتيب عربياً	الدولة	سهولة اداء الاعمال / عالميا 175 دولة لسنة 2022	سهولة اداء الاعمال / عالمياً 155 دولة لسنة 2021
1	السعودية	30	32
2	الكويت	46	47
3	عمان	55	51
4	الامارات	77	69
5	الاردن	78	74
6	تونس	80	58
7	لبنان	86	95
8	اليمن	98	90
9	المغرب	115	102
10	الجزائر	116	128
11	سوريا	130	121
12	العراق	138	129
13	السودان	154	151
14	جيبوتي	161	-
15	مصر	165	141

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022 , ص89.

ب ـ وضع العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ عام 1995 حيث صدر من خلال معهد (Foundation tlertag) ويعتبر اداة مهمة في ايدي صانعي السياسة الاقتصادية والمسؤولين عن الاستثمار ورجال الاعمال وتدخل في هذا المؤشر مكونات ذات اوزان متساوية كالسياسة التجارية والادارة المالية وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد... الخ من السياسات.

1 فلاح خلف الربيعي. (2015). قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار، مرجع سابق، ص151.

2 المصدر نفسه، 153.

وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر حسب درجة تحررها إلى اربعة اصناف وكما يلي[1]

ـ حرية اقتصادية من 1ـ 1.99 نقطه.

شبة حرية اقتصادية من 2.99ـ2 نقطة.

حرية اقتصادية ضعيفة من 3 ـ 3.99 نقطة.

حرية اقتصادية ضعيفة جداً من 4 ـ 5 نقطة.

وتعتبر الدرجة الاخيرة هي اقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية وتشير إلى عدم وجود حرية اقتصادية والى زيادة التصنيف على النشاط الاقتصادي وسيطرة الدولة والقطاع الحكومي سيطرة مطلقة، وبخصوص ترتيب العراق ضمن هذا المؤشر فقد جاء في المرتبة (154) من أصل (161) دولة عام2007 اي ان تصنيف العراق جاء ضمن مجموعة الدولة معدومة الحرية الاقتصادية بسبب تدخل الدولة إلى حد كبير في كافة اوجه النشاط الاقتصادي[2].

اما في عام 2012 فلم يحتل العراق اية مرتبة بسبب عدم توفر البيانات الموثوق بها من اجل حساب مؤشر الحرية الاقتصادية لتفشي الفساد في عموم المؤسسات الحكومية، والواقع ان العراق فيه مجال واسع لجذب الاستثمارات الاجنبية لكن المناخ الاستثماري لم يكن ملائماً بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني اللذان يعتبران عامل طرد للاستثمار الاجنبي بالنسبة له[3].

ج ـ وضع العراق في مؤشر عدم الاستقرار والمخاطر القطرية:

ان الاستقرار السياسي وزيادة النمو والتنمية الاقتصادية لابد وان تنعكس اثارها بشكل ايجابي على الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته، غير ان الشعوب غالياً ما تدفع ثمن الازمات التي تمر بها كما هو الحال في العراق، وعدم الاستقرار السياسي والامني جعله لا يستطيع التعامل مع الازمات بشكل مقبول، وضمن مؤشر حالة عدم الاستقرار فقد قامت وحدة الاستخبارات الاقتصادية باحتساب هذا المؤشر خلال عامي 2007،2010 حيث احتل العراق المرتبة الثالثة عام 2007 وبدرجة (7.9) وهو ما يعني انه اقل الدول استقراراً اما في عام 2010 فقد تقدم العراق (3) مراتب ليتصدر

1 حالوب كاظم معله، ودالیا عمر نظمي. (2013). البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – العدد 74 – جامعة بغداد، ص161.

2 حالوب كاظم معله، و دالیا عمر نظمي. (2013). البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – العدد 74 – جامعة بغداد، صفحة 166.

3 Ambassador, Terry Milleret .(2014) index of economic freedom. Washington: The Heritage Foundation, p245.

المرتبة السادسة بالرغم من بقاء درجة المؤشر على حالها وبالتالي بقي العراق من الدول التي سجلت اقل نسبة في الاستقرار[1].

اما في عام 2015 وضمن تقرير السلام العالمي الذي يتكون من(23) مؤشر ويعتمد على ثلاثة محاور رئيسية تتضمن التركيز على الاستقرار والسلام في العالم، فقد احتل العراق المرتبة الثانية ضمن الدول العشرة الاقل سلمية واستقراراً في العالم كما موضح في الجدول (4) كذلك جاء تقييم العراق حسب مؤشر المخاطر القطرية الذي تتراوح درجاته بين (0 ـ 49) من ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، ففي عام 2007 سجل هذا المؤشر(48.3) درجة وهو ما يعكس الوضع السلبي للمناخ الاستثمار في العراق وعدم ملائمته للمستثمرين الاجانب بسبب الوضع الامني والمخاطر التي تشكل عامل طرد لتلك الاستثمارات[2].

جدول (4) الدول الاكثر والاقل سلمية واستقراراً لمؤشر السلام العالمي لعام 2022

الترتيب	الدول الاكثر سلمية واستقراراً	الدول الاقل سلمية واستقراراً
1	ايسلندا	سوريا
2	الدنمارك	العراق
3	النمسا	افغانستان
4	نيوزلندا	جنوب السودان
5	سويسرا	جمهورية افريقيا الوسطى
6	فنلندا	الصومال
7	كندا	السودان
8	اليابان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
9	استراليا	باكستان
10	جمهورية التشيك	كوريا الشمالية

المصدر: احمد عبد العليم، تقرير دول الشرق الاوسط في مؤشر السلام العالمي2022 ص15.

1 James, Gwartiney; Robert, lawson .(2012) Freedom of The world Annual. USA: Florida university, p8.

2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002 ـ 2016). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص66.

2ـ اهمية وفرص الاستثمار الاجنبي في العراق:

اصبحت الدول النامية على قناعة بأن الانفتاح على العالم وجذب الاستثمار الاجنبي يساهم في النمو الاقتصادي ويؤدي إلى نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا للبلدان المضيفة، ولذلك سعت هذه الدول ومنها العربية لاتباع سياسات تعمل على جذب هذه الاستثمارات ،وبخصوص العراق فهو اليوم من اكثر الدول حاجةً للاستثمار الاجنبي نظراً لما اصاب بنيته التحتية من تدمير نتيجة الحروب والعمليات العسكرية التي طالت ارضه ،الامر الذي ينبغي على المستثمر ان يكون لديه تصور كامل عن الفرص والامكانات المتاحة امامه عند الاستثمار في العراق[1].

أـ اهمية وجدوى الاستثمار الاجنبي في العراق:

يعاني العراق من انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة نتيجة القصور في تطبيق السياسات الاقتصادية وخصوصاً بعد عام 2003، مما يجعل الحاجة ملحة جداً للاستثمارات الكبيرة من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادية بالإضافة إلى ان الاستثمارات تمثل اضافة لحجم الموارد الحقيقة المتاحة للاستخدام وزيادة كفاءة الموارد المحلية وتوسيع التجارة الخارجية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والانتاج في الاسواق العالمية.

ويمكن اجمال اهمية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد العراقي بما يلي[2]:

ـ يساهم في تطوير البنية الاساسية حيث تؤدي تدفقات الاستثمار في القطاع الصناعي إلى قيام اقتصاديات حديثة.

ـ تنمية النشاط التجاري من خلال زيادة الصادرات وتشغيل القطاعات في الاقتصاد.

ـ جلب رؤوس الاموال وتنمية الموارد المالية في الاقتصاد.

ـ الانفتاح على العالم الخارجي وجلب التكنلوجيا ونقل المعرفة والمهارات للبلد.

ـ المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات.

ب ـ الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق:

يمتلك العراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات بنسبة كبيرة، كما يعد الموقع الجغرافي للعراق هدفاً لجذب الاستثمارات الاجنبية وسوقاً متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات الاجنبية، ولقد اسهمت الاهداف في قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 المعدل في تشجيع

1 احمد عمر الراوي. (2010). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية، الصفحات 275-276.

2 علي قاسم العقبي. (2011). دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة إلى محافظة البصرة. مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 19، الصفحات 231-234.

الاستثمار الاجنبي حيث ركزت على الخبرات التقنية والعلمية وضرورة جلبها ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق ومنح الامتيازات والكفاءات لهذه المشاريع وما يتلاءم مع الاهداف المطلوبة[1].

ويمكن توضيح اهم القطاعات التي توفر فرص استثمارية على النحو التالي:

ـ **القطاع الصناعي:** يتضمن هذا القطاع الكثير من المشاريع التي يمكن للمستثمرين الدخول والمساهمة فيها.

ـ **مشاريع البنية التحتية:** وتشتمل على الكثير من المشروعات التي تعرضت إلى التدمير والتي يسعى العراق للتوسع في اعادة البناء واعمارها من خلال اعادة تأهيل هذه المشروعات.

ـ **قطاع الاسكان:** ان معالجة مشكلة السكن في العراق تتطلب توفير حوالي (6) مليون وحدة سكنية لسد النمو المتوقع في السكان مما يعني ضرورة قيام الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص في البناء السكني.

ـ **قطاع النفط والغاز الطبيعي:** يحتل العراق المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي النفطي العالمي كما يمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فضلاً عن موارد طبيعية اخرى لازالت غير مستثمرة كالفوسفات والكبريت والزئبق مما يتطلب استثمارات كبيرة من هذه الموارد الطبيعية ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق بحوالي (115) مليار برميل على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والسعودية اما الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد حوالي (3694) مليار متر مكعب عام 2016 [2]، وهو ما يعزز من اهمية السعي لتطويره خصوصاً وان كميات الغاز التي سيقوم العراق بإنتاجها في ظل جولات التراخيص تتطلب انشاء مصانع للبتروكيمياويات والاسمدة وتحديث القائم منها اضافة إلى ان احتياطيات الغاز الكبيرة غير المستغلة تتمخض عنها امكانية زيادة الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز[3]، مما ادى إلى اعلان وزارة التخطيط عن فرص استثمارية في قطاع النفط والغاز من اجل تطويره.

قطاع الكهرباء: يحظى هذا القطاع باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات والخطط الاقتصادية ويبدو ذلك من خلال التخصيصات المالية الضخمة المرصودة في موازنة الدولة سنوياً لهذا القطاع،

1 الهيئة الوطنية للاستثمار. (2018). دليل المستثمر في العراق. العراق: الهيئة الوطنية للاستثمار، ص9.

2 كريم سالم حسين. (2018). استثمار الغاز الطبيعي في العراق ـ ضرورة تنموية. مركز البيان للدراسات والتخطيط، صفحة 9.

3 عبد الرضا, نبيل جعفر. (2015). صناعة النفط والغاز في العراق ـ الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة (2000 ـ 2010). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الصفحات 130-131.

وتمتلك الحكومة امكانية كبيرة لزيادة قدرة هذا القطاع من خلال تحفيز المستثمرين للتوجه باستثماراتهم فيه، وقد سعت وزارة الكهرباء لتفعيل دور القطاع الخاص في عدة مجالات منها التمويل والانشاء السريع والاسهام برفع فاعلية قدرة التوليد الاضافية التي يحتاجها البلد بسبب نمو الطلب المحلي بشكل متزايد خلال السنوات الاخيرة.

3ـ استراتيجية تحسين المناخ الاستثماري في العراق: يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية استثنائية في الوقت الراهن، وعليه أصبح من الضروري ان يتعامل مع الاستثمارات الاجنبية بوصفها واقعاً لابد من التفاعل معه كمصدر مهم من مصادر تمويل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير من خلال العمل على وضع استراتيجية شاملة يمكن من خلالها تحويل البيئة الاستثمارية في العراق من بيئة طاردة للاستثمارات إلى بيئة جاذبة لها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

أـ تنظيم البيئة القانونية:

ان تنظيم البيئة القانونية يجب ان يتم من خلال اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل عام 2003 وتشريع قوانين جديدة تهدف إلى كيفية جذب الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية بالإضافة إلى تشريع حزمة من القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حماية المستهلك، التعرفة الكمركية، قوانين الشركات والخصخصة وغيرها.

هذه القوانين توفر الأمان والضمان للمستثمر الاجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية قانونية كما تدل على تمسك الدولة بتنفيذ استراتيجية جذب ودعم تدفقات الاستثمار الأجنبي[1].

ان تطوير هذه القوانين بما يتلاءم مع ظروف العراق لابد من اعادة النظر في التشريعات والقوانين الاستثمارية على فترات زمنية إذ أن عملية تشجيع الاستثمارات مرتبطة بجملة التشريعات القانونية والادارية التي تسهم في جذب واستقطاب المستثمرين.

ب– تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني:

ان الفوز بثقة المستثمرين الاجانب يتطلب ان تكون بيئة الاستثمار تتسم بنوع من الامن والاستقرار باعتبار ذلك من اهم العوامل الاساسية والمهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية إلى داخل البلد، حيث يستبعد المستثمر اهم مخاطرة الاساسية لذلك فأن الحكومة العراقية اذا ارادت ان تعمل على جذب هذه الاستثمارات في قطاعاتها الاقتصادية لابد لها ان تعمل على تذليل كل ما يؤدي إلى

1 حاتم عبد الجليل. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل (صفحة 115). مصر: مصر، ص115.

زعزعة الاستقرار السياسي والامني من صراعات داخلية وتضارب للمصالح الحزبية وهنا يجب ان نذكر انه خلال الفترة المحصورة بين عامي 2004 و2006 لم نلاحظ دخول شركات استثمارية للعراق رغم وجود تشريعات وقوانين كانت تشجع و تحفز على الاستثمار بسبب انعدام الاستقرار الامني والسياسي آنذاك، لكن مع التحسن النسبي الذي حصل في هذين الجانبين عام 2008 دفع الكثير من الدول الاوربية والعربية لأرسال ممثلين عنها لعقد اتفاقيات بمختلف الجوانب الاقتصادية ومحاولة الدخول للسوق العراقية كمستثمرين اجانب[1].

ج ـ التسهيلات المصرفية: تعاني الدول النامية ومنها العراق من ضعف الادخارات المحلية بسبب ضعف الدخل الحقيقي الناجم عن انخفاض الانتاجية وبالتالي انخفاض رأس المال، وهنا لابد ان يكون للجهاز المصرفي دور في كيفية جذب الاموال المكتنزة خارج القطاع المصرفي وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية للمساهمة في عملية التنمية عبر تأمين القروض اللازمة لاستثمارها في القطاع الصناعي والتجاري وغيرها من القطاعات المنتجة، ويمكن للمصارف من القيام بدور هام في جذب الاستثمارات من خلال تقديمها لخدمات وتسهيلات مصرفية لرجال الاعمال واطلاق القروض التنموية للمشاريع الانتاجية لتحقيق قيمة مضافة لتنمية الاقتصاد الوطني وانعاش السوق المحلية[2].

د ـ الاستفادة من التجارب الدولية:

أصبح من الضروري للعراق ان يستفيد من التجارب الدولية المتعلقة باستخدام الاستثمار الاجنبي والبحث عن السياسات المناسبة التي من شأنها خدمة الاهداف الوطنية وبما يتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتعتبر تجارب الصين ودول جنوب شرق اسيا وروسيا من اهم التجارب في مجال الاستثمار الاجنبي، حيث لكل تجربة خصوصيتها الوطنية ولكن الاستفادة من العبر والدروس يعطي اهمية كبيرة عند اعداد تجربة جديدة مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاخرى التي تنطوي تحت استراتيجية مستخدمة من خلال الاتي[3]:

. وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي وامكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

---

1 احمد عبد الله الوائلي، و احمد صبيح العطواني، مرجع سابق، ص40.

2 علي قاسم العقبي. (2011). دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة إلى محافظة البصرة، مرجع سابق، ص ص 94-95.

3 بلاسم جميل خلف. (2013). الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية. العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – مؤتمر الكلية، ص ص60-61.

. قيام الدولة بتوظيف امكانياتها المالية والفنية والادارية من اجل اعادة الخدمات وتحسينها كالكهرباء والماء والمواصلات.... الخ.

. اصلاح الجهاز الاداري للدولة من الفساد المستشري والقضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار في القطاع العام أو الخاص.

تفعيل التشريعات الخاصة بالسماح لتحويل نسبة معينة من رأس المال والارباح إلى بلد المستثمر مع المحافظة على استمرار النشاط الاستثماري.

ان نجاح الاستراتيجية المذكورة يتطلب ان تكون هنالك ارادة وطنية جادة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق وضرورة اصلاح الجهاز الاداري لمؤسسات الدولة من الفساد مع ضرورة اصدار القوانين التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار.

رابعاً / الخاتمة:

تراجعت بشكل واضح مؤشرات التنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بسبب عدم وجود خطط اقتصادية سليمة تفتقر إلى آليات التنفيذ بشكل صحيح مع ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المكملة لبعضها مما اجبر الحكومات المتعاقبة على صناعة القرارات المركزية إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لانتشال الاقتصاد العراقي من التدهور وفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية للدخول والعمل في العراق عبر تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي اعطى ضمانات ومميزات جيدة للمستثمر الاجنبي ضمن فقراته، غير ان التدهور الامني وعدم الاستقرار السياسي قد ساهم إلى حد كبير في خلق بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي وعائق كبير امام دخول الشركات الاجنبية للعمل في العراق، ولعل ذلك ينسجم مع ما ذهبت اليه فرضية البحث التي تنص على :

((ان فرص الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل التي تنعكس سلبا أو ايجابا على فرص التنمية، وربما العامل السياسي هو أبرز هذه العوامل الذي يؤثر في جذب الاستثمارات وزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي في العراق)).

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

1. ان سبب نقص الاستثمارات الاجنبية وعدم دخولها إلى العراق، يتعلق بشكل كبير في انخفاض الاستقرار السياسي في البلاد.

2. عدم وجود خطط تنموية صحيحة قد ساهم وبشكل كبير بعدم جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق.

3. انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة ساهم في تبديد التخصيصات المالية للمشاريع وتقليل فرص الاستثمار وتنمية القطاعات الاقتصادية في العراق.

4. عدم تفعيل التشريعات في مجال الاستثمارات انعكس سلبا في انخفاض مستويات الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

التوصيات

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

1. تفعيل الخطط التنموية، والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع الاستثمار وكيفية تفعيلة

2. العمل على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي من اجل ان تكون هنالك دوافع حقيقية لدخول الشركات الاجنبية للاستثمار داخل البلد.

3. تفعيل دور هيئة النزاهة في القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعتبر عائقاً امام جذب الاستثمارات الاجنبية ودخولها إلى العراق.

4. تفعيل القوانين الخاصة بالاستثمارات وزيادة الضمانات والمزايا التي تمنح للمستثمرين الاجانب وخلق حوافز من اجل استقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار داخل العراق.

قائمة المصادر

1. اثير انور شريف. (2016). تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق ـ دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات. عمان: مجلة الدراسات الاجتماعية – العدد 47.
2. احمد عبد العليم. (2022). تقرير دول الشرق الاوسط في مؤشر السلام العالمي.
3. احمد عمر الراوي. (2010). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية.
4. احمد عبد الله الوائلي، واحمد صبيح العطواني. (2012). لضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي. المؤتمر العلمي السادس (صفحة 41). واسد – العراق: مجلد الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – المجلد الاول – العدد الخاص.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). مناخ الاستثمار في الدول العربية.

6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2022). مناخ الاستثمار في الدول العربية.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002 ـ 2016). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
8. الهيئة الوطنية للاستثمار. (2018). دليل المستثمر في العراق. العراق: الهيئة الوطنية للاستثمار.
9. امير حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر: الدار الجامعية.
10. بلاسم جميل خلف. (2013). الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية. العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ مؤتمر الكلية.
11. حاتم عبد الجليل. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل: مصر.
12. حازم الببلاوي. (2018). مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية.
13. حالوب كاظم معله، ودالیا عمر نظمي. (2013). البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – العدد 74 – جامعة بغداد.
14. حسن جواد كاظم، وعقيل عبد محمد. (2017). واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة (2004 ـ 2014). جامعة الكوفة – العراق: مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد 1.
15. سامي عبيد التميمي. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ـ الواقع والتحديات مع اشارة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006. مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية – العدد9 – جامعة الكوفة.
16. سامي عبيد التميمي، وزاهد قاسم الساعدي. (2017). التضخم الركودي في العراق للمدة (1990 ـ 2013). العراق: مجلة العلوم الاقتصادية – العدد 45.
17. سعد عبد الكريم، وحماد فرحان. (2013). تحليل العلاقة باعتماد العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003ـ 2010). الانبار – العراق: مجلية جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.
18. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2015). صناعة النفط والغاز في العراق ـ الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة (2000 ـ 2010). مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

19. علي قاسم العقبي. (2011). دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة إلى محافظة البصرة. مجلة الاقتصادي الخليج العدد 19.

20. فلاح خلف الربيعي. (2015). قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (1998 ـ 2013). العراق: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العدد 47.

21. كريم سالم حسين. (2018). استثمار الغاز الطبيعي في العراق ـ ضرورة تنموية. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

22. لقاء شاكر عبود. (2014). دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005 ـ 2015). العراق: مجلة كلية مدينة العلم الجامعة – العدد 1.

23. محمد موسى عريفان. (2017). مناخ الاستثمارات في الوطن العربي. المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية، عمان: كلية العلوم الادارية والمالية.

24. ناجي بن حسين. (2007). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. جامعة المنشوري – الجزائر: اطروحة دكتوراه غير منشورة.

25. نبيل جعفر عبد الرضا، وخولة ارشيج. (بلا تاريخ). بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: https://www.m.ahewar.org/

26. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء، المجموعة الاحصائية للأعوام (2005ـ 2022).

27. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2016–2022).

Ambassador, Terry Milleret .(2014) index of economic freedom. Washington: The Heritage Foundation.

Isaian, Frank .(1980) A Foreigen Enterprisen Development Countries. The John Hopkins University.

James, Gwartiney; Robert, lawson .(2012) Freedom of The world Annual. USA: Florida university.

Osce, Best .(2016) Practice guide for positive business and investment Climate Vienna. Austria.